سلسلة
الأوراق
النظرية

السلطوية الانتخابية

المفهوم والحالة المصرية

سلسلة الأوراق النظرية لمنتدى البدائل العربي - الورقة الأولى

منتدى البدائل العربي للدراسات
(A.F.A. (www.afaegypt.org
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

عن سلسلة الأوراق النظرية:

تمثل هذه السلسلة المستوى النظري لعمل المنتدى إذ يقوم من خلالها بطرح وتطـــوير أفكـــار تتمكن من تفسير المفاهيم والواقع المرتبطين بمجالات عمل المؤسسة، وتعريب ما يظهر مـــن نظريات خارج المنطقة العربية والمرتبطة بمجالات العمل من خلال ربطها بواقع المنطقة.

عن الورقة:

منذ بدء ما أطلق عليه الموجة الثالثة للديمقراطية في مطلع تسعينات العام الماضي، والجدل بين المحللين حول علاقة الديمقراطية والانتخابات مستمر، وبالرغم من أن عددا غير مسبوق من الدول شهد تحولا ديمقراطيا على مدار الثلاثين سنة الماضية عبر انتخابات منتظمة، إلا أن عدد النظم غير الديمقراطية التي وصلت للحكم ما زال كبيرا، ففي بعض الحالات الأخرى أدى التحول في النظام السياسي إلى ظهور نظم أخرى متحايلة على الديمقراطية. ومن هنا بدأ طرح مفهوم جديد هو نظام "السلطوية الانتخابية" "ELECTORAL AUTHORITARIANISM" وهي تلك النظم التي تتيح تعددية حزبية على كل من المستويين المحلي والقومي، في حين أنها تجرد الانتخابات من أي فاعلية ممكنة له ويفرز ذلك نظاما انتخابيا سلطويا حتى وإن تعددت الانتخابات المقامة، وهو ما يؤكد أن الانتخابات الحرة والنزيهة إذا لم تتوفر لها البيئة المناسبة والشروط الواجبة، قد تتحول من آلية للتحول الديمقراطي إلى مصدر لتكريس وشرعية نظم شمولية.

وتتناول هذه الورقة شرحا للمفهوم، وتحاول من خلال دراسة حالة عن مصر في محاولة للتعرف على مدى تطابقه معها.

قائمة المحتويات

مقدمة 4
أولا:- "السلطوية الانتخابية" المفهوم والآليات.....6
التطور الديمقراطي وظهور مفهوم "السلطوية الانتخابية":.....6
سمات وآليات عمل السلطوية الانتخابية: 8
مستويات عمل السلطوية الانتخابية:.....12
ثانيا: - السلطوية الانتخابية والنموذج المصري.....19
تطورات النظام السياسي المصري: 20
المستويات الأربعة للسلطوية الانتخابية والانتخابات المصرية 2000/ 2005: 26
خاتمة 30

مقدمة:

منذ بدء ما أطلق عليه الموجة الثالثة للديمقراطية في مطلع تسعينات العام الماضي، والجدل بين المحللين حول علاقة الديمقراطية والانتخابات مستمر، فقد تبنى العديد من المنظرين والمحللين السياسيين الانتخابات باعتبارها المحرك الأساسي للتحول والتطور الديمقراطي، واستدلوا على ذلك بالتطورات التي شهدتها دول في مناطق أوروبا الوسطى، أوراسيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذهب البعض إلى اعتبار ما يحدث في المنطقة العربية من انتخابات هو جزء من عملية التحول الديمقراطي مشترطا أن يتم تأسيس انتخابات عادلة ونزيهة، باعتبار أن الانتخابات هي إكسير حياة الديمقراطية. إلا أنه على الجانب الآخر يطرح العديد من الكتاب والأكاديميين أن الموجة الثالثة من الديمقراطية احتوت على عدد من المظاهر غير الديمقراطية.

وبالرغم من أن عددا غير مسبوق من الدول شهد تحولا ديمقراطيا على مدار الثلاثين سنة الماضية عبر انتخابات منتظمة، إلا أن عدد النظم غير الديمقراطية التي وصلت للحكم ما زال كبيرا، على سبيل المثال، احتفظت النظم الشمولية وما بعد الشمولية بالسلطة في كوريا الشمالية، كوبا، الصين، لاوس، وفيتنام، وكرست العديد من النظم الثيوقراطية والعرقية العسكرية على العديد من الدول عبر الآلية الانتخابية، بل وجعلت منها مصدرا للشرعية، مثل الحال في إسرائيل وإيران، علاوة على أن العديد من الدول شهدت عملية من التغير السياسي في الحكم ولم تسفر أي من هذه التحولات إلا إلى انهيار الدولة واستمرار الحروب الأهلية كما كان الحال في ليبيريا وكمبوديا والصومال وأفغانستان وزائير.

في بعض الحالات الأخرى أدى التحول في النظام السياسي إلى ظهور نظم أخرى متحايلة على الديمقراطية. ومن هنا بدأ طرح مفهوم جديد هو نظام "**السلطوية الانتخابية**" [2] "ELECTORAL AUTHORITARIANISM" وهي تلك النظم التي تتيح تعددية حزبية على كل من المستويين المحلي والقومي، في حين أنها تجرد الانتخابات من أي فاعلية ممكنة له ويفرز

2- للمزيد راجع:

- Rachid Tlemcani، Electoral Authoritarianism، CARNEGIE endowment، 2007
- **Edited by** Andreas ،**Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition** ، lynne rienner publishers،Schedler

ذلك نظاما انتخابيا سلطويا حتى وإن تعددت الانتخابات المقامة، وهو ما يؤكد أن الانتخابات الحرة والنزيهة إذا لم تتوفر لها البيئة المناسبة والشروط الواجبة، قد تتحول من آلية للتحول الديمقراطي إلى مصدر لتكريس وشرعية نظم شمولية.

وتتناول هذه الورقة شرحا للمفهوم، وتحاول من خلال دراسة حالة عن مصر في محاولة للتعرف على مدى تطابقه معها.

أولا: "السلطوية الانتخابية" المفهوم والآليات

وفقا للتصنيف التقليدي في العلوم السياسية تنقسم النظم إلى نظم ديمقراطية ونظم سلطوية، الأولى تعتبر آلية الانتخابات أساسا لهذه النظم، إذ تعد الطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها إشراك المواطنين في العملية السياسية لكي يكون في مقدورهم تحديد من يحكم واختيار نوابهم تطبيقا لمفهوم الديمقراطية الذي يقول بحكم الشعب[3]، أما عن النظام الثاني –النظام السلطوي– حيث يتحكم شاغلو السلطة في الحياة السياسية وينعكس ذلك على الحياة الاقتصادية أيضا، والنظام السلطوي لا توجد به انتخابات، بل يتم الموافقة على الرئيس عبر استفتاءات تقوم بها البرلمانات، وغالبا ما تكون هذه البرلمانات في ظل نظام حزب واحد، إما بشكل صريح كما في الصين أو في شكل الحزب القائد كما في سوريا[4].

أطلق توماس كاروذرس 2002[5] " العقيدة الانتقالية" على مفهوم طغى الدراسات المقارنة بين النظم السياسية في الثمانينات والتسعينات، أصبحت العديد من الدول في "المنطقة الرمادية" ما بين الحرية الديمقراطية والسلطوية الكاملة " ديمقراطية مؤهلة" في فترة التحول إلى الديمقراطية. وعلى العكس، يرى القائمون على الدراسة أن هذه الدول ليست ديمقراطية ولا في مرحلة التحول الديمقراطي، فبدلا من النظر لهذه الدول على أنها "ديمقراطية" أو "ديمقراطية غير ليبرالية" أو حتى "شبه ديمقراطية"، أطلق عليها نظم سلطوية بها انتخابات. هذا التغير في المفهوم والمسمى أدى إلى الابتعاد عن الفكرة " التحول أو المرحلة الانتقالية" وإخراجها من سياق التطور والتحول الطبيعي للنظم السياسية.

يختلف القائمون على الانتخابات في النظم غير الديمقراطية باختلاف نوع الحكام (عسكري، زعيم، أو حزب سياسي) وما إذا كان الحاكم يحكم من خلال شبكة أبوية، روابط عرقية، أو تعددية حزبية. ولدراسة هذا النوع من النظم يجب التطرق إلى التفاعل بين العملية الانتخابية والأبعاد الأخرى. يمكن توضيح الفرق من خلال مقارنة بين العملية الانتخابية في كل من

3- http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=743

4- http://tripatlas.com/Authoritarianism

5- http://www.brown.edu/Departments/Political_Science/documents/BeyondElectoralAuthor..pdf -

النظامين العسكري والمدني. الفروق الأساسية بين آليات العملية الانتخابية في كل من النظام العسكري والمدني، فمن الحقائق المميزة للعملية الانتخابية في النظام العسكري عن بقية أنواع الأنظمة غير الديمقراطية هو أن المسيطرين على الحكم يمتلكون أسلحة في حين أن المعارضة لا تملك أسلحة. الحكام في النظام العسكري يملكون قدرة في عكس عملية التغيير السياسي بالانتخابات أكبر من الأنواع الأخرى من النظم السياسية غير الديمقراطية. في الحقيقة، من الممكن أن يخسر النظام العسكري الانتخابات ولكنهم يبقون في السلطة، مثلما حدث في بورما 1990 والجزائر 1992.

في الحالات السابقة، لم تؤد الانتخابات التنافسية ولا خسارة شاغلي السلطة إلى الديمقراطية، ولكنها أعادت السيطرة للحكم العسكري، ولتوضيح ذلك يجب التدقيق فيمن يحكم! وذلك لأن النظام العسكري القمعي في كل من الجزائر وبورما احتفظ بالسلطة بالرغم هزيمته في الانتخابات.

تبنت العديد من النظم السياسية في (أوروبا الوسطى، أوراسيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حركة زائفة من الديمقراطية المؤسسية، حركة غير قابلة للانعكاس، كانت في طريقها إلى العديد من دول العالم، فيعتبر النظام الانتخابي السلطوي نظاما ديمقراطيا مؤسسيا زائفا لأنه يجمع بين خصائص كل من النظامين السلطوي والديمقراطي، فمن خصائصه أنه توجد انتخابات للرئيس والحكومة بصفة دورية كما الحال في النظم الديمقراطية، ولكن تتحكم السلطة التنفيذية في نتائج الانتخابات وعملية صنع القرار بدلا من دفع النظام نحو النظام الديمقراطي الحقيقي، والغرض من ذلك الحفاظ على الوضع القائم وفي نفس الوقت إرضاء عامة الشعب والنظام العالمي ولو بصورة شكلية.[6]

بالرغم من إن أجندة البحث في المنطقة الضبابية هامة إلا أنه لا يمكن إهمال المنطقة السوداء "النظم المغلقة" التي لا توجد بها أي معايير ديمقراطية، فهذا الإهمال السابق ذكره أدى إلى تجاهل هذه النظم مثل الصين والصومال والسعودية، وتعاني هذه النظم من العديد من القيود، فالنظم السلطوية تنطوي على عدد لا بأس به من الأنواع لتشمل النظم الشمولية وما بعد

6- Rachid Tlemcani، Electoral Authoritarianism، CARNEGIE endowment، 2007

الشمولية مثل الصين وفيتنام، والنظم **الثيوقراطية** مثل إيران وأفغانستان، النظم الملكية التقليدية مثل قطر.

تؤدي النظم السلطوية المغلقة إلى زيادة الاهتمام بالفروق بين نماذج النظم الشخصانية والنظم العسكرية. وإجمالا، فإن استخدام النظم السلطوية المغلقة لتصنيف النظم غير الديمقراطية يخلق نوعا من عدم اتصال النماذج غير السلطوية، وعليه يصبح من الصعب الحصول على معرفة تراكمية عن السياسة العالمية. ويمكننا تحديد ثلاثة أنواع للنظم غير الديمقراطية[7]:

- **الديمقراطية الناقصة**

منذ بداية الموجة الثالثة من الديمقراطية ونحن نشهد ظهور بعض من النظم الديمقراطية التي تستوفي الحد الأدنى من شروط الديمقراطية الانتخابية، ولكنها تنتقص للممارسات الأساسية. ومن خلال هذا الاقتراب يمكن إلقاء الضوء على بعض نقاط الضعف الهيكلية في تلك النظم. وتفشل الديمقراطية المقيدة على سبيل المثال (الديمقراطية التفويضية) التي تفتقر الرقابة والتوازن في دعم دولة القانون، والنظام النفعي غير القادر على خلق نظام حزبي فعال.

- **الديمقراطية المختلطة**

إذا وصفنا النظم غير الديمقراطية بأنها من أول المراحل الديمقراطية، فإننا بذلك نكون قد ارتكبنا خطأ كبيرا، هذا الخطأ يجعلنا نرى النظم الحالية بأنها في منتصف الطريق بين غير الديمقراطية والديمقراطية، وذلك لأن تلك النظم تجمع بين بعض من المظاهر الديمقراطية وغير ديمقراطية، وبالتالي (النظم المختلطة ونصف ديمقراطية) ظهرت من أجل وصف تلك النظم بين القطبين الديكتاتوري والديمقراطي.

- **السلطوية الجديدة**

الموجة الثالثة من التعامل مع مثل تلك النظم هو التعرف عليها بأنها من النظم غير الديمقراطية، ففي نظامهم توجد (الديمقراطية الزائفة) أو (الديكتاتورية المتخفية) أو (النظم السلطوية التنافسية)، وبالتالي الابتعاد عن النظر إليهم على أنهم ينتمون أو يتواصلون مع النظم

7- **Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition**، **Edited by** Andreas Schedler، lynne rienner publishers، p.41

الديمقراطية– الليبرالية، بل على العكس اعتبر الدارسون أن هذه النظم على مسافة ما من القطب غير الديمقراطي وأنهم يستخدمون الممارسات الديمقراطية للخداع.

التطور الديمقراطي وظهور مفهوم "السلطوية الانتخابية"

منذ أن قامت ثورة القرنفل البرتغالية 1974[8]، تضاعف عدد الدول التي شهدت تحولا سياسيا، وعلى الرغم من اختلاف الحالات والسياقات، إلا أن الصورة العامة كانت واضحة، حيث سجل تقرير الحقوق السياسية والحرية المدنية الذي يجريه بيت الحرية سنويا، والذي صنف 42 دولة ذات طبيعة ديمقراطية في عام 1974، في حين أن في عام 2004 زاد عدد هذه الدول ليصبح 89 دولة[9].

كما مثلت فترة أوائل التسعينات موجة من التحول الديموقراطي، حيث أكملت أمريكا الجنوبية رحلتها نحو الديمقراطية، تفكك الإتحاد السوفيتي في سلام، وشهدت دول جنوب الصحراء الأفريقية سلسلة غير مسبوقة من التعدد في الأحزاب السياسية في الانتخابات، قرأنا أيضا عن "نهاية التاريخ" وانتصار الديمقراطية وانتشار الليبرالية في كتابات لهنتيجتون وفوكوياما. ولكن على الرغم من ذلك كان هناك العديد من العلماء والسياسيين المتشككين، وذهب القليل منهم إلى أن الغاية من انتشار الديمقراطية وإن كانت منطقية، فلن يحدث أن يصبح العالم كله ديمقراطيا، ليبراليا ومسالما في نفس الوقت، ولكن ذلك يحدث تدريجيا على المدى الطويل.
فالموجات الديمقراطية في العالم غالبا ما تكون مصحوبة بتحذيرات من موجات انعكاسية. لا شك أن اتساع ومرونة الموجة الثالثة من الديمقراطية ليس لها نظير مسبق عالميا، إلا أن هذا التفاؤل الذي صاحب انتهاء الحرب الباردة ما لبث أن خمد بسبب تراجع العنف العرقي في دول الكتلة الشرقية ودول جنوب الصحراء الأفريقية، إضافة إلى الهجمات الإرهابية العابرة للقارات التي تشنها " القاعدة" ورجوع الحكم السلطوي مرة أخرى في عدة دول فيما أطلق عليه: Backlash Against of Democracy[10].

8- http://www.politicalreviewnet.com/polrev/reviews/MISR/R_1521_9488_259_1007308.asp

9- Andreas schendler، **the dynamics of unfree competition**، Lynne Rienner، 2006. P.2

10- Thomas Carothers، The Blacklash، http://www.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=18070
Mar/Apr2006، FOREIGN AFFAIRS، Against Democracy Promotion

أبرز مظاهر هذا الرد الفعل المعادي تمثل في:

- أن هناك بعض النظم الاستبدادية التي حافظت على وجودها بالرغم من الموجات الديمقراطية، يتضح ذلك في نظام الحزب الواحد في كوبا والصين ولاوس وكوريا الشمالية وفيتنام وإريتريا وليبيا وسوريا، والنظام العسكري في باكستان وميانمار والسودان. فضلا عن الملكية التقليدية في الدول العربية (بالرغم من الحديث عن الربيع العربي في يناير 2005 بعد الانتخابات العراقية).على صعيد آخر، أدت عمليات التحول الديمقراطي الشكلية – حتى وإن بدأت انتخابات حرة ونزيهة– إلى أشكال أخرى من النظم الاستبدادية، الأمر الذي انتهى بتكون الشكل الحالي من النظم السياسية في دول العالم الثالث "السلطوية الانتخابية.

- أن تقيم انتخابات رئاسية وتشريعية ثم تتعدى على ذلك بلعب النظم السلطوية بالانتخابات متعددة الأحزاب.

- مبدأي الحرية والنزاهة في الاختيار لتؤيد النظام السلطوي، فبدلا من الديمقراطية تكون الانتخابات تعددية على أدنى تقدير تحت مظلة الحكم السلطوي (يمكن أن تشارك المعارضة في الانتخابات) وبالكاد تنافسية (من الممكن أن تفوز المعارضة ببعض المقاعد غير المؤثرة) وبالكاد تكون منفتحة بحيث لا تتعرض المعارضة للقمع ولكنها تعامل بانتقائية. بشكل عام فإن التنافس الانتخابي خاضع تحت سيطرة النظام، وبالتالي فهو غير مؤهل لكي يكون ديمقراطيا.

- التلاعب في الانتخابات، وله العديد من المظاهر لاحتواء المشاكل التي من الممكن أن تنتج عن الانتخابات، فقد يقوم الحكام بسن قوانين اضطهادية، أو استبعاد المعارضة ومرشحيها من دخول الانتخابات وبالتالي التعدي على حقوقهم السياسية، أو حظر وصولهم لوسائل الإعلام، وفرض قيود اقتراع على مؤيديها، أو إعادة توزيع الأصوات والمقاعد عن طريق الاحتيال الانتخابي.

سمات وآليات عمل السلطوية الانتخابية

أدى هذا المزيج المتناقض من الديمقراطية والسلطوية إلى حدوث بلبلة في مفاهيم السياسة المقارنة. وللتغلب على ذلك الأمر، اتجه الدارسون إلى وصف هذا النوع من النظم بأنه ديمقراطي ناقص أو مختلط أو شكل جديد من أشكال النظم السلطوية، فبالرغم من أن المنافسة الانتخابية هي إحدى المعالم الأساسية للنظم غير الديمقراطية المعاصرة، إلا أنه لا يمكن المبالغة في أهمية الانتخابات وذلك بسبب :

- أولا: العديد من النظم غير الديمقراطية تفتقر للانتخابات أو أي من المعالم الديمقراطية.
- ثانيا: حتى في النظم غير الديمقراطية، يعتمد تأثير الانتخابات التنافسية في ازدهار هذه النظم على عوامل غير انتخابية.
- ثالثا: كما يؤكد دارسو النظم السياسية في الدول الديمقراطية، أن الديمقراطية في حد ذاتها تتطلب ما هو أكثر من مجرد الانتخابات.

بالرغم من أن السلطوية الانتخابية تقدم الانتخابات على أنها الطريق الوحيد للوصول لحكم الدولة، إلا أن الواقع يثبت أنها ليست الطريق الوحيد لذلك. ففي نفس الوقت يوجد تحايل خلال الانتخابات، فمع المنافسة على الأصوات يوجد نوعان آخران من التلاعب :

1. التلاعب السلطوي، وفيه يحاول الحزب الحاكم السيطرة على النتائج الانتخابية.
2. ولعبة الإصلاح المؤسسي، وفيها تحاول المعارضة حل النظام السلطوي والقيود المفروضة عليها وحصولها على الأصوات.

ومن هنا فالانتخابات في النظم السلطوية ليست تلك التي يتنافس فيها اللاعبون في ظل قوانين معروفة ومحددة، ولكنها لعبة يحاول فيها كل لاعب أن يعيد تعريف اللعبة نفسها. وكما قال " جورج تسبيش" إن الألعاب المتداخلة هي عبارة عن تداخل استراتيجي في القوانين متزامنة مع منافسة على القوانين. فالمؤسسات الرسمية لا تقدم نقطة توازن مستقرة أو تقدم معاهدات وقتية مؤقتة، وعليه فإذا تغيرت النتائج، يسعى كل مشارك أن

يغير قوانين اللعبة بما يتوافق معه. يتمثل التنافس على الأصوات في التنافس على طريقة التصويت ذاتها[11].

1. المواطنون

مع فتح الباب للانتخابات متعددة الأحزاب، يكون النظام السلطوي قد بدأ الخطوة الأولى نحو الديمقراطية، وبالتالي يقومون بإعطاء أنفسهم الشرعيات التالية :

الثورية (خلق مجتمع جديد)، التجاوزي (الإلهام المقدس)، التقليدي(شبه وراثية)، المجتمعية (بناية الأمة- معاداة الإمبريالية- التعبئة الإثنية) والكاريزمية (القيادة السحرية)، التنموية (الرخاء المادي- النزاهة العامة- القانون والنظام- الأمن الخارجي). في النظم الانتخابية يعتبر الهدف الأساسي هو المواطن لأنهم بيدهم السلطة القصوى، ومع قيام الانتخابات في النظم السلطوية يؤسس النظام السلطوي حالة من الرضاء العام حتى وإن قاموا بإفسادها عمليا.

الامتيازات المؤسسية التي يحصل عليها النظام السلطوي الانتخابي لمبدأ السيادة الشعبية تعطي المواطنين بعضا من الموارد المعيارية والمؤسسية، والأهم من ذلك، فالانتخابات تفتح مجالات متعددة للاعتراضات الجماعية.

2. أحزاب المعارضة

مع الاعتراف بالمنافسة وتعددية الأحزاب، يشرع النظام السلطوي مبدأ المعارضة السياسية، ربما هم في محاولة مستمرة لتغيير طريقتها إلى ما يحلو لهم ويتوافق مع تقلدهم للسلطة. بعض النظم تخلق معارضة رسمية وتخصص لهم إيديولوجية معينة، كما هو الحال في مصر في عهد أنور السادات وليوبولد في السنغال. والبعض الآخر يستبعد المعارضة غير المناسبة لهم وكل من يساندها، كما كان الحال في نظم ما بعد الاتحاد السوفيتي في أوراسيا. وفي نفس الوقت يجب عليهم التعايش مع المعارضة التي تتمتع بقدر من الحرية.

11- **Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition** ،**Edited by** Andreas Schedler، lynne rienner publishers،

لكي يكون هناك نظام ديمقراطي وتعددية حزبية، تتخلى تلك الجهات السلطوية عن فكرة الانسجام الاجتماعي، وتتقبل الانقسامات الاجتماعية، وتتخلى عن الاحتكارية من أجل الصالح العام، لكن قهر المعارضة لا يتعارض مع شرعية الدولة المتمثلة في المنافسة في الانتخابات. وعلى العكس، فعندما تتبنى الحكومات التعددية الحزبية، فإن إسكات المعارضة يؤدي إلى نتائج عكسية ويزيد من حدتها بدلا من القضاء عليها.

ولأن النظم السلطوية الانتخابية التي (من المفترض) أن تخسر فيها الأحزاب المعارضة، تكون الانتخابات بالنسبة للأحزاب المعارضة مجهولة لدرجة أنهم يعطون الشرعية والشعبية للحزب الحاكم، ولضعف قوة معارضتهم تصبح الانتخابات بلا قواعد ولا تنظيمات. تترك النظم السلطوية المعارضة تزيد من قوتها ليصبح الحاكم مكشوفا أمام الناس وفي هذه الحال يكون الأمر عبارة عن مزيد من التحايل والاستحواذ على السلطة.

وعلى أي حال فإن النظام السلطوي فشل في أن يقبل فوز المعارضة في الانتخابات، وفشل أيضا في تقديم شكليات انتخابية عادلة ومقبولة، بالإضافة إلى فشلهم في الإيحاء بأنه ربما يفوز آخرون في الانتخابات اللاحقة. وما يبقى هو أن تحسب المعارضة المزايا والعيوب في الاستراتيجيات الداخلية والخارجية. والأهم من ذلك أنه عند بداية الدعوة للانتخابات، يكون الاختيار بين المشاركة في الانتخابات غير العادلة أو عدم المشاركة فيها مطروحا طوال الوقت (ما بين المشاركة والمقاطعة)، وعندما تظهر النتائج يكون هناك أحد حلين:

- أن تقبل المعارضة بنتائج الانتخابات.
- أن تحول شكواها إلى الإعلام والمحاكم والمجتمع الدولي.

3. الأحزاب الحاكمة

يظهر النظام السلطوي الانتخابي بعض من التوجهات "السلطانية" ليكون الحكام تراثيين من خلال الانتخابات متعددة الأحزاب. أما عن المطالب التنظيمية للنظم السلطوية الانتخابية، هو أن تقل درجة الشخصانية، وبالتالي فما يحتاجه الحاكم السلطوي هو حزب قادر على تعبئة الناخبين، ويحتاجون أيضا إلى أدوات دولة (بالإضافة إلى حزب مساعد) للسيطرة على الانتخابات.

تعتبر الانتخابات عملية متناقضة لكل من الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة، فالحزب الحاكم يخلق الانتخابات من أجل تعطيل الأبوية القائمة، ولكن في نفس الوقت فإنها ترهب المعارضة وتهددها، يجب على الحكام أن يتخذوا قرارات هامة بشأنهم فيما يتعلق بالانتخابات، والأهم من ذلك أن يحافظوا على الهيمنة الانتخابية والإقناع بنزاهة الانتخابات من أجل الإبقاء على الفوز.

فلأي مدى يجب الاعتماد على الوسائل السلطوية وأي استراتيجيات يمكن أن يستخدموها للتلاعب بالنتائج؟ وإلى أي مدى يجب أن يستخدموا وسيلة إقناع الناخبين وأي إستراتيجية يمكن أن يختاروها لتعبئة الناخبين؟

مستويات عمل السلطوية الانتخابية

ولفهم طبيعة هذه النظم السياسية، يجب وجود إطار نظري يدرس ما وراء العملية السياسية، فنظرية "النظم السلطوية الانتخابية" قدمت أربعة مستويات أساسية تعمل من خلالها في محاولة لتحديد مدى تأثير الانتخابات على ازدهار النظم غير الديمقراطية[12]:

1. المستوى الانتخابي: على عكس النظم السلطوية التقليدية التي تغيب فيها الانتخابات أو تلك التي يغيب فيها التنافس الانتخابي تجرى الانتخابات في النظم السلطوية الانتخابية بشكل تنافسي، حيث يشارك فيها أحزاب معارضة، وتكون الانتخابات خالية من الاحتيال على مستوى واسع، ويساهم ذلك في كثير من الأحيان وجود المراقبين الدوليين، إلا أن هذه الانتخابات تجرى في ظل وضعية غير عادلة، حيث يتنافس المرشحون في الانتخابات في ظل استغلال الدولة لسلطتها، وانحياز وسائل الإعلام، واستخدام العنف ضد المعارضة والنشطاء السياسيين، ونقص عام في الشفافية.

لا توجد انتخابات في النظم السلطوية، وإن وجدت فلا يوجد فيها تنافس. يتم القضاء على التنافس في النظم السلطوية بالقانون كما هو الحال في كوبا وكازاخستان وأوزبكستان. في الأخيرة تحظر أحزاب المعارضة من دخول الانتخابات أو تجرد من حقوقها في التنافس

12- Levitsky Steven and Way Lucan، The Rise of Competitive Authoritarianism، Journal of Democracy - ، Volume 13، Number 2، April 2002، pp. 51-65، http://muse.jhu.edu/login?uri=/journals/journal_of_democracy/v013/13.2levitsky.html#FOOT12

الانتخابي، وغالبا ما يسجن القادة السياسيون للحزب، بالإضافة إلى أنه ليس من حق المراقبين التأكد من نتائج التصويت مما يعطي فرصة أكبر للتزوير في الأصوات، وبالتالي لا تشكل المعارضة تهديدا انتخابيا حقيقيا لممثلي النظام وتصبح الانتخابات غير تنافسية.

وعليه فاز الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزاربابيف بـ 80% من الأصوات في 1999، وفي أوزبكستان فاز الرئيس إسلام كريموف بـ 92% من الأصوات. (وبحكم التجربة فإنه يمكننا القول بأن الانتخابات التي يفوز بها رئيس ما بنسبة تزيد على 70% من الأصوات في الانتخابات) هي "غير تنافسية". وفي الحالات السابقة، موت الرئيس أو الإطاحة به أكثر قابلية للتحقق من هزيمته في الانتخابات[13].

والعكس في السلطوية الانتخابية، يتنافس المرشحون في الانتخابات. بالرغم من أنه يمكن أن تظهر صور استغلال الدولة لسلطتها، انحياز وسائل الإعلام، استخدام العنف ضد المعارضة والنشطاء السياسيين، ونقص عام في الشفافية، ولكن تقام الانتخابات بتنافسية، حيث تشارك أحزاب المعارضة وتخلو الانتخابات من الاحتيال على مستوى واسع، ويحد من ذلك وجود المراقبين الدوليين في أحيان كثيرة، أو منظمات مجتمع مدني في أحيان أخرى.

ونتيجة لذلك، يمكن للانتخابات أن تولد نوعا من عدم اليقين، ومن ثم يتعامل مرشحو النظام مع الانتخابات بجدية أكبر. على سبيل المثال، واجه كل من الرئيس الروسي بوريس يلتسين في 1996 والرئيس الأوكراني ليونيد كوتشما في 1999 منافسة انتخابية قوية من الأحزاب الشيوعية السابقة. فبالرغم من المحاولات العديدة من الابتزاز والطرق الأخرى لشراء الأصوات إلا أن كوتشما حصل على 35% فقط من الأصوات في انتخابات 1999 في الجولة الأولى وعلى 56% من الأصوات في الجولة الثانية، في كينيا فاز الحاكم دانيال اراب موي بالكاد في انتخابات 1992 و1997في زيمبابوي فازت المعارضة –"الحركة من أجل التغيير السياسي" – تقريبا بالانتخابات البرلمانية في 2000. وفي العديد من الحالات نجحت

13- Ibid

المعارضة في هزيمة الحكام المطلقين أو مرشحيهم، كما حدث في نيكاراغوا 1990و وملاوي، وأوكرانيا 1994، وألبانيا 1997 وغانا 2000[14].

غالبا ما يكلف التلاعب بالانتخابات المرشحين كثيرا، ومن الممكن أن يسقطهم. في بيرو على سبيل المثال، تمكن فوجيموري من الفوز بالانتخابات مرة أخرى، ولكنه أجبر على الاستقالة بعد الانتخابات بعدة أشهر بسبب فضيحة. حدث الشيء نفسه لميلوسيفيتش عندما حاول التلاعب في نتائج الانتخابات الصربية في 2000 مما أدى إلى خلع الرئيس وأثار أزمة رئاسية. حدثت كذلك أزمة في النظام المكسيكي في انتخابات 1988 وفي أرمانيا 1996 كنتيجة للتلاعب في الانتخابات[15].

2. المستوى التشريعي: في النظم السلطوية التقليدية غالبا ما تكون السلطة التنفيذية مسيطرة على السلطة التشريعية بحيث يكون التنافس غير محتمل أو ربما لا توجد سلطة تشريعية في الأساس، أما في النظم السلطوية التنافسية، فإن السلطة التشريعية تكون ضعيفة ولكنها تعتبر من المحاور الأساسية لنشاط قوى المعارضة.

يكون التنافس في الحالات التي يفتقد فيها ممثلو الحكومة غالبية حزبية. في كل من أوكرانيا وروسيا في 1990، واجه الرئيس أعضاء برلمان متمردين بسبب انتمائهم للحزب الشيوعي وأحزاب يسارية أخرى. في أوكرانيا اعترض البرلمان أو خفف من الخطة الاقتصادية الإصلاحية التي تقدم بها الرئيس كوتشما في 2000–2001، وبالرغم من تهديدات كوتشما باتخاذ الإجراءات المناسبة إذا لم يتعاون البرلمان، اعترض البرلمان على مجهودات الرئيس من أجل القيام باستفتاء بهدف التقليل من سلطاته، ومع ذلك يحاول شاغلو السلطة التحايل على السلطة التشريعية أو إغلاقها حتى وإن كانت المحاولات مكلفة خاصة على المستوى الدولي، وعلى هذا أقام كل من فوجيموري ويلتسن انتخابات تشريعية جديدة ثلاث مرات ولكن استمرت المعارضة وواجه ويلتسن معارضة من أعضاء ما قبل انقلاب 1993[16].

14- Ibid

15- Ibid

16- Ibid

حتى وإن تمتع شاغلو السلطة بأغلبية تشريعية، فما تزال السلطة التشريعية مكانا مناسبا للقاء قوى المعارضة والتشهير بالنظام. في بيرو بالرغم من أن المعارضة حصلت على نفوذ قليل على العملية الانتخابية ما بين 1995– 2000، إلا أن المعارضين لفوجيموري استغلوا الكونجرس والتغطية الإعلامية لنشر وجهات نظرهم. في 2000 قام نائب المعارضة الأوكراني ألكسندر موروز باستخدام البرلمان من أجل اتهام الرئيس بالقتل وتوزيع شرائط مسجلة عن الحادث لوسائل الإعلام[17].

لذلك تسعى السلطة التنفيذية لتحديد وتحجيم عدد المعارضة داخل البرلمان لتظل الغالبية في يد الحزب الحاكم والحكومة. بالرغم من ذلك يحاول شاغلوا السلطة التحايل على السلطة التشريعية في الحالات التي يمكن أن يكون للمعارضة داخل البرلمان صوت مسموع فيها أو استخدامها لصالح الحزب الحاكم بالاعتماد على الأغلبية التي يتمتع بها مثلما يحدث في حالات تمرير القوانين التي قد تكون في بعض الحالات معيقة لعمل السلطة التشريعية.

3. المستوى القضائي: يكون الوضع مزيجا بين الاستقلال القضائي الرسمي وسيطرة الحكومة غير الكاملة على السلطة القضائية مما يعطي فرصة للقضاة المستقلين، بالرغم من أنه في بعض الحالات قامت النظم السلطوية التنافسية بمعاقبة القضاة الذين حكموا ضدهم، إلا أن مثل هذه الأفعال تؤثر في شرعية النظام، لذلك تحاول النظم السلطوية الانتخابية السيطرة على السلطة القضائية بعدة وسائل مثل توفير المنح والمميزات عبر هيئات تابعة للدولة، أو بشكل أدق عن طريق الرشوة، والابتزاز وغيرها من وسائل الاستقطاب.

في بيرو على سبيل المثال قام رئيس المخابرات فلاديميرو مونتيسينوس بالتلاعب في رصيد القضاة في شبكة من الفساد والرشوة، وفي روسيا عندما أعلنت المحكمة الدستورية أن المرسوم الذي أصدره يلتسين بحل البرلمان غير دستوري، قام يلتسين بقطع خطوط الهاتف عن المحكمة بالإضافة إلى أخذ الحراس بعيدا. وفي بعض الحالات تستخدم الحكومات العنف، مثال على ذلك ما حدث في زيمبابوي بشأن ما أصدرته المحكمة بعدم قانونية توزيع الأراضي الزراعية على أصحاب البشرة البيضاء (أحد قوانين التوزيع الزراعي الخاصة بموغابي) تلقى القضاة كل على حدة عددا من التهديدات من مؤيدي النظام). كان من نتيجة ذلك أن اختار

17- Ibid

أربعة من القضاة من بينهم الرئيس الاعتزال في 2001 وتم استبدالهم بقضاة لهم علاقات أقوى مع النظام[18].

ومع ذلك، فإن المزيج بين الاستقلال القضائي الرسمي وسيطرة الحكومة غير الكاملة على السلطة القضائية يعطي فرصة أكبر للقضاة المستقلين، ففي أوكرانيا نصت المحكمة الدستورية على أن الاستفتاء الذي أقامه الرئيس كوتشما للتقليل من سلطة البرلمان غير ملزم، وفي سلوفاكيا منعت المحكمة الدستورية حكومة فلاديمير ميسيار من إنكار مقاعد المعارضة البرلمانية في 1994. وفي صربيا شرعت المحاكم انتصار المعارضة المحلي في 1996. بالإضافة إلى أن المحاكم قامت بحماية وسائل الإعلام ورموز المعارضة من اعتقال الحكومة لهم. في كرواتيا برأت المحاكم إصدارا أسبوعيا للمعارضة من الاتهام بعد أن نشروا أن الرئيس عميل لفرانسيسكو فرانكو الديكتاتور الأسباني الأسبق. وبالمثل في ماليزيا أطلقت المحكمة العليا اثنين من المعتقلين تحت مظلة قانون الأمن الداخلي وطلبت مراجعة هذا القانون الوحشي[19].

وكما سبق الذكر فإنه من المحتمل أن تقوم النظم السلطوية التنافسية بمعاقبة القضاة الذين يحكمون ضدهم، إلا أن مثل هذه الأفعال تؤثر في الشرعية العالمية للنظام، ففي بيرو أقال مؤيدو فوجيموري ثلاثة من أعضاء المحكمة الدستورية بسبب اعتراضهم على محاولة مد فترة الرئيس إلى فترة ثالثة، ولدت مثل تلك الحركة نقدا داخليا وخارجيا حادا، وأصبح تلك الحادث بمثابة الشوكة في ظهر النظام حتى نهاية العقد[20].

4. المستوى الإعلامي: وهو الحلبة الأخيرة التي يظهر فيها التنافس في السلطوية الانتخابية. ففي النظم السلطوية البحتة، يكون الإعلام تحت السيطرة الكاملة للدولة، أو تحت رقابة شديدة من الدولة. الصحفيون الذين يكتبون ما لا يرضي الدولة يكونون عرضة للاعتقال، الطرد وحتى القتل. وعلى العكس في النظم السلطوية الانتخابية فإن منافذ وسائل الإعلام متاحة بأمر القانون إلا أن ذلك لا يمنع التهديدات والتعرض الدوري لهم، وغالبا ما

18- Ibid

19- Ibid

20- Ibid

تحاول السلطة التنفيذية أن تقمع الصحافة المستقلة باستخدام المزيد من الآليات، الرشوة مقارنة بالنظم السلطوية التي غالبا ما تستخدم الطرق القمعية. وعادة ما تتضمن هذه الآيات وسائل تخصيص أماكن الإعلانات الحكومية، توليد الصراعات بين القائمين عليها، القوانين الصحفية التي تسهل من عملية اعتقال الصحفيين، يمكن أيضا للحكومات أن تستخدم قوانين التشهير من أجل اعتقال الصحف المستقلة (بالقانون) أو التحرش بها. كما يمكن أن يستهدف رجال الأعمال الذين يمولون هذه الوسائل في مصالحهم الاقتصادية التي غالبا ما تكون بعيدة عن مجال الإعلام، ليتأكد من إلزامهم بالخطوط الحمراء التي يضعها النظام.

غالبا ما تلعب الصحافة المستقلة دور المراقب على أفعال وتصرفات الحكومة إذا ما أخطأت. الصحافة في بيرو كشفت عن العديد من الإساءات الحكومية مثلما حدث في مذبحة طلاب جامعة كانتوتا في 1992، وما حدث من تزوير في توقيعات أعضاء حزب فوجيموري لتأهيله لانتخابات 2000. في روسيا، القنوات المستقلة كانت مصدرا أساسيا لنقد حكومة يلستين، مع الأخذ في الاعتبار ما فعلته في قناة تشكنايا. وفي زمبابوي، لعبت Daily News دورا هاما في كشف الإساءات التي قامت بها حكومة موجابي[21]. وفي روسيا استغلت الحكومة الديون على التلفاز المستقل لشركة Gazprom للبترول من أجل تغيير سياستها إلى سياسة غير معارضة للحكومة[22]. استطاعت حكومة فيجيمورى في بيرو من أن تتحكم فعليا على كل القنوات التلفزيونية المستقلة من خلال مزيج من الرشاوى والقوانين، كأن ألغت مواطنة مالك القناة الثانية Baruch Ivcher's [23]. يمكن أيضا للحكومات أن تستخدم قوانين التشهير من أجل اعتقال الصحف المستقلة (بالقانون) أو التحرش باستخدام القانون مثال ما حدث في غانا[24]. وفي كرواتيا أقر معهد المجتمع المفتوح أن الصحف المستقلة تعرضت لـــ 230 محاولة تشهير، وحدث الشيء نفسه في أرمانيا حيث قامت الحكومة بفعل ذلك من أجل إخماد النقد المثار ضدها خاصة بعد الانتخابات في 1996[25].

21- Ibid

22- Ibid

23- Ibid

24- Ibid

25- Ibid

ومع ذلك فإن المحاولات لقمع وسائل الإعلام ربما تكون مكلفة لقيادات النظم السلطوية. مثال ذلك كان في 1996 عندما حاولت حكومة تودجمان في كرواتيا إلغاء رخصة الإذاعة 101 – وهي محطة إذاعية شعبية في العاصمة– وخرجت العديد من الاحتجاجات وأثرت على المعارضة وحتى الحزب الحاكم انقسم على نفسه بشكل مؤقت. وفي أوكرانيا عام 2000 أدى ما قام به الرئيس كوتشما للقضاء على المعارضة إلى احتجاج داخلي كبير وانعزال جزئي عن الغرب واعتقال ونفي لفشتر رئيس حركة الاحتجاج[26].

مما سبق يؤكد الكثير من المحللين الذين تناولوا هذا المفهوم بالبحث، على أن نظم السلطوية الانتخابية ليست مرحلة من مراحل التحول نحو الديمقراطية مثلما تدعي بعض النظم التي ينطبق عليها هذا المفهوم، وأنه ليس خطوة نحو مزيد من الانفتاح والديمقراطية. بل أنه يعد خارج إطار التطور الطبيعي للنظم نحو الديمقراطية، والاعتماد على القصور الذاتي لحدوث هذا التحول يعتبر وهما أو خدعة، إلا أنه على الجانب الآخر كما رأينا في المستويات الأربعة هناك دائما فرص للمعارضة، يجب عليها العمل على استخدامها لإحداث تغير ديمقراطي حقيقي في طبيعة هذه النظم. أي أن أساس التغير في هذه النظم يأتي من خارجها حتى وإن حدثت – كما رأينا – بعض تحالفات مع إصلاحيين يظهرون داخل النظام، إلا أن العبء الأساسي والمبادرة للتغيير يجب أن تأتي من المعارضين والمستقلين خارج هذه النظم.

26- Ibid

ثانيا: السلطوية الانتخابية والنموذج المصري

يرجع تاريخ الأحزاب في مصر إلى العام 1907 حين تم إنشاء الحزب الوطني " الثاني " [27]على يد الزعيم المصري مصطفى كامل والذي كان دافعا إلى نشأة أحزاب أخرى جاءت لتشاركه في قضية التحرير الوطني، مثل حزب الأمة والذي أسسه أحمد لطفي السيد. ثم ظهر حزب الوفد بزعامة "سعد زغلول" الذي تشكل من خلال حركة شعبية، في بادئ الأمر كانت تهدف إلى تأييد المجموعة المصرية التي تم اختيارها كممثلين عن الشعب المصري للتفاوض مع المحتل من أجل تحقيق الجلاء، ثم توالى بعد ذلك تكوين عشرات الأحزاب الصغيرة والتي جاء معظمها كانشقاقات عن أحزاب رئيسية، منها حزب الإصلاح " الشيخ علي يوسف وجريدته المؤيد " وحزب النبلاء والحزب الدستوري والحزب الوطني الحر والحزب المصري كما كانت أحزاب الكتلة السعدية والأحرار الدستوريين وغيرها من الأحزاب المنشقة عن حزب الوفد.

بعد قيام ثورة يوليو صدر قرار حل الأحزاب في 16 يناير عام 1953 والتي كانت ترى الثورة أنها سبب مباشر في بقاء الاحتلال وأن أغلبها كان يوصف بالعميل للاحتلال أو بالمولاة للقص.، واعتمد النظام آنذاك نظام الحزب الواحد والذي كان منتشرا في الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث بصفته البوتقة التي يتم الجمع والحشد من خلالها لعملية التطور، سواء السياسي أو الاقتصادي، ولم يكن هذا الحزب الواحد إلا مبررا وسببا بدرجة أو بأخرى لنظم سلطوية تفتقد للديمقراطية من حيث البنية أو الممارسة. ثم جاءت المرحلة التالية من تاريخ الحركة الحزبية في مصر والتي توصف بمرحلة العودة إلى التعددية حيث حاول الرئيس الراحل أنور السادات أن يتحول من سياسة الحزب الواحد إلى الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي.

ففي أغسطس عام 1974 أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي والتي دعا فيها إلى إعادة النظر في تنظيمه وهدفه، وفي يوليو عقد المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي وخلص إلى رفض التعدد الحزبي ووافق على تعدد الاتجاهات داخل الحزب الواحد

27- http://www.egypty.com/egyptana/state/Introduction.asp

فيما أطلق عليه بعد ذلك اسم المنابر[28]"، في مارس عام 1976 تمت الموافقة على تأسيس ثلاثة منابر تمثل اليمين " الأحرار الاشتراكيين " واليسار "التجمع الوطني الوحدوي " والوسط " تنظيم مصر العربي الاشتراكي " ثم صدر قرار في نوفمبر 1976 بتحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية. وفي يونيو 1977 صدر قانون تنظيم الأحزاب والذي يقضي بالتحول إلى النظام التعددي مع عدم إلغاء الاتحاد الاشتراكي الذي أعطيت له الكثير من الصلاحيات، ومنها حق الموافقة على تأسيس الأحزاب الجديدة عبر المادة السابعة من قانون الأحزاب فيما قبل تعديل 1981، ثم اتبع الرئيس السادات هذه الخطوات بتأسيس حزب جديد أطلق عليه الحزب الوطني الديمقراطي ودعا من خلاله أعضاء حزب مصر الاشتراكي إلى الانضمام إليه وتولي رئاسته.

تطورات النظام السياسي المصري

أجرى الرئيس الراحل أنور السادات في عام 1981 وقبل وفاته تعديلا في قانون الأحزاب يسمح للجنة شئون الأحزاب والتي تأسست بموجب القانون 40 لعام 1977 ويتولى رئاستها رئيس مجلس الشورى ويدخل في عضويتها وزراء الداخلية والعدل وشئون مجلسي الشعب والشورى وثلاثة من القضاة السابقين، سمح لها بحق الموافقة على طلبات تأسيس أحزاب جديدة دون غيرها.

بعد المبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك في تعديل المادة 76 من الدستور كان من الضروري تغيير قانون الأحزاب ليتوافق مع التعديل الجديد الذي بموجبه يكون النظام السياسي في جمهورية مصر العربية قائما على التعددية الحزبية[29](المادة 5) شرط:

- ألا تكون هذه الأحزاب قائمة على أي أساس ديني أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.
- أن يكون للحزب برنامج يمثل إضافة للحياة السياسية.

28- Ibid

29- http://constitution.sis.gov.eg/ar/html/textcons1.htm

- اشتراط وجود إخطار كتابي موثق من 1000 عضو على الأقل من المؤسسين للحزب ممثلين 10 محافظات على الأقل بحد أقصى 50 عضوا من كل محافظة.[30]

قامت السلطة التنفيذية بتكوين لجنة الأحزاب السياسية والتي لها من السلطات الواسعة للحكم على الأحزاب السياسية المتقدمة بالطلب للبدء في العمل وتتكون اللجنة من 9 أعضاء:

رئيس مجلس الشورى (رئيسا) ووزير الداخلية ووزير شئون مجلس الشعب وثلاثة من بين الرؤساء السابقين للهيئات القضائية أو نوابهم من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي، وثلاثة من الشخصيات العامة غير منتمين إلى أي حزب سياسي.[31]

ووضع القانون بعض الشروط من أجل انعقاد اللجنة، من أهمها أن تكون نسبة الحضور 78% من الأعضاء بعد أن كانت 62%. وأنه إذا مضى ثلاثة أشهر منذ أن تقدم الحزب بالطلب ولم تنعقد اللجنة، فإن طلب الحزب يعتبر مقبولا.

أما إذا ما لم تتوصل اللجنة إلى قرار نهائي بشأن الحزب في خلال 4 أشهر فإن ذلك يعتبر رفضا[32]. ولهذه اللجنة سلطات واسعة تتمثل في:

- يرجع أمر الموافقة على الأحزاب كاملا للجنة، كما أنه من حق اللجنة وفق نشاط أي حزب إذا كان يتعارض مع المصلحة القومية(مع عدم الإشارة إلى طبيعة المصلحة العامة المقصودة).
- يحق للحزب الموقوف التقدم بالطعن لحكمة الأحزاب إلا أنه لا يحق للحزب الموقوف سواء كان إيقافا مؤقتا أو دائما أن يمارس عمله إلا بعد أن تصدر المحكمة حكمها في الطعن.

بالرغم من قانون 1974 والذي من شأنه أن يفتح الباب للأحزاب الأخرى التنافس في الساحة السياسة في ظل التعددية الحزبية، إلا أن العديد من الأحزاب كانت توقف ولا تمارس نشاطها السياسي، ولعبت دائرة الأحزاب بالمحكمة الإدارية العليا دورا كبيرا في إعطاء بعض

30- http://alsahfy.net/new/politics/1408-2010-01-09-04-20-46.html

31- Ibid

32- Ibid

الأحزاب الجديدة الفرصة في ممارسة النشاط السياسي. ففي 1991 أصدرت الحكم بالموافقة على الأحزاب (الخضر المصري، والاتحاد الديمقراطي، ومصر الفتاة) وذلك بعد أن رفضت لجنة الأحزاب [33]

وفي 20 أبريل 1992 أصدر القضاء قرارا بتأسيس الحزب العربي الديموقراطي الناصري، وكانت اللجنة قد رفضت تأسيسه. وفي نفس العام وافق القضاء على إنشاء حزب "الشعب الديمقراطي"، وعاد حزب "مصر العربي" مرة أخرى لمزاولة نشاطه. وفي يونيو 1993 أصدر القضاء حكما بتأسيس حزب " العدالة الاجتماعية" وقد أقر سابقا بقيام حزب " التكافل الاجتماعي"، ووافقت اللجنة على تكوين حزب "الوفاق القومي" في 2000 ليصبح الحزب الأول الذي توافق عليه اللجنة منذ منتصف التسعينات [34].

وقد وصل عدد الأحزاب في مصر في العام 2010 إلى 24 حزبا، [35] بينما تنتظر مجموعة أخرى من الأحزاب تحت التأسيس هذه الموافقة أبرزهم حزب الكرامة وحزب الوسط.

هذه القيود الحزبية ليست الوحيدة التي تواجه النظام السياسي في مصر، وإنما كذلك قانون الطوارئ الممتد منذ العام 1981 وحتى الآن بعد الموافقة على مده لسنتين أخريين حتى مايو [36] 2012، مع تحجيم استخدام في حدود الإرهاب والمخدرات، ويعد قانون الطوارئ أحد الأدوات الهامة التي استخدمتها الدولة لما يقرب من 30 عاما للسيطرة على المعارضة. كما شهد هذا النظام تحولا دستوريا هاما في العام 2005، ويتمثل في التعديلات الدستورية، والذي جاء لعدة أسباب مباشرة منها:

1. اتساع الفجوة بين ما ورد في الدستور والتطبيق الفعلي له.
2. المناخ الدولي والإقليمي خاصة دعوة الولايات المتحدة إلى نشر الديمقراطية.
3. ازدياد المطالبة من جانب الأحزاب والقوى السياسية لتعديل الدستور.

33- Ibid

34- Ibid

35- http://www.egypty.com/egyptana/state/menue%20of%20parties.asp

36- http://newsforums.bbc.co.uk/ws/ar/thread.jspa?threadID=15599

بالرغم من المعارضة التي واجهها طلب التعديل من جانب الحزب الحاكم إلا أنه في عام 2005 استخدم الرئيس الدستور وفقا للمادة 189، وطلب من مجلسي الشعب والشورى البدء في اتخاذ الإجراءات التي تنص عليها المواد الدستورية لتعديل المادة 76 الخاصة بانتخابات الرئاسة. ورغم أن التعديل أحدث نقلة ديمقراطية نوعية بالتحول من الاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من مجلس الشعب إلى انتخابات مباشرة، إلا أنه وضع شروطا تعجيزية على حد وصف العديد من المحللين للترشيح لمن لا ترضى عنهم السلطة[37] – تأييد 250 عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات على ألا يقل العدد عن 65 من أعضاء مجلس الشعب و25 من أعضاء مجلس الشورى و10 أعضاء من كل مجلس شعبي للمحافظة من 14 محافظة على الأقل.

بالنسبة للأحزاب التي يحق لها الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، فإنه يشترط أن يكون قد مضى على قيامها 5 أعوام متصلة قبل فتح باب الترشيح. وأن يكون مرشحها عضوا بهيئتها القيادية مضى على عضويته فيها سنة واحدة على الأقل، وأن يكون للحزب نسبة 5% من مقاعد المنتخبين في كل من مجلسي الشعب والشورى.

ومن التدقيق في الشروط السابقة يظهر أنه من الصعب تواجد عدد من الأحزاب المستوفية الشروط، وكما ذكر سابقا فإن النسبة الموافقة على مثل تلك الشروط التعجيزية يساوى 82.8 %من إجمالي ممثلي المجلس، مما يدل على استحواذ الحزب الحاكم على المجلسين. أنشأ التعديل أيضا لجنة الانتخابات الرئاسية، وهي اللجنة المتخصصة في الإشراف على الانتخابات وضمان نزاهتها، وتتكون من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نواب محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس الدولة وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب، ويختار الاثنين الآخين مجلس الشورى. وجاءت هذه التعديلات لتلغي الإشراف القضائي على الانتخابات[38]، وهو ما يمثل ضمانة أساسية لنزاهة

37- د. على الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 229

38- Ibid

الانتخابات في مصر، ولم تكن هذه هي الضربة الوحيدة للقضـــاء بعـــد الأداء المميـــز فـــي انتخابات 2005 ومشاركة نادي القضاة في حملة التغيير في مصر بعد انتخابات العام 2005.

على أثر ذلك قام نادي القضاة بالانضمام إلى الحملة، ولكن كانت أهم مطالـــب القضـــاة هـــو الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية لتكون الانتخابات حرة ونزيهة بعيدة عن أي تدخل آخر وإلغاء حالة الطوارئ، وقد أعرب رئيس نادى القضاة الأسبق زكريا عبد العزيـــز ضرورة "إنقاذ مصر" وإلغاء قانون الطوارئ ، ليعزز نشر الديمقراطية.[39]

وشهدت انتخابات نادي قضاه مجلس الدولة 2009 حالة من الصراع بـــين تيـــارين، الأول "جبهة الاستقلال" الذي قاد مجلس إدارة النادي في فترة المجلس الأخيرة إلى مصادمات مـــع الحكومة من أجل استقلال القضاء، ونقده للممارسات الانتخابية والتجاوزات التـــي صـــاحبت الانتخابات التشريعية 2006 وما يسمى بتيار "جبهة التغيير" الذي تدعمه وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى.

في الأيام التي سبقت الانتخابات انحصرت المنافسة على مرشحي التيارين : المستشار هشـــام جنينة (رئيس محكمة الاستئناف وسكرتير عام نادي القضاة السابق) والمستشار أحمد الزنـــد، مرشح جبهة التغيير (عضو مجلس إدارة النادي سابقا) وانتهى بفوز جبهـــة التغييـــر بمقعـــد الرئاسة وعشرة مقاعد عضوية في مقابل أربعة أعضاء لجبهة الاستقلال.

وفي الانتخابات ظهر انحياز وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ضد تيار الاستقلال، وبدأت تدعم تيار التغيير من خلال عدة مظاهر، منها الحصار المالي، في حـــين قامـــت الصـــحف المملوكة للدولة بهجوم على تيار وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، وقام التفتيش القضائي بمنع ممثلي تيار الاستقلال من التحدث لوسائل الإعلام على عكس ما كان مع تيار التغيير[40].

قامت الحكومة أيضا بحشد القضاة للتصويت لصالح قائمة التغييـــر، ووفـــرت وزارة العـــدل حافلات لنقل أعضاء النيابة والقضاء من المحافظات إلى مقر النادي، وقبل الانتخابـــات كـــان

39- http://elbashayer.org/news-105712.html

40- د. عمرو الشوبكي، رابحة علام، على حسن على، مافي ماهر، تطور الأوضاع الديمقراطية في مصر، 2009

هناك جدل حول مجموعة من التعيينات وندب القضاة بقرار من وزير العدل، ويعتبر ذلك نوعا من التأثير على القضاة من خلال بعض المميزات المادية غير المباشرة.[41]

وقد شهدت الصحافة المصرية طفرة كبيرة في السنوات العشر الأخيرة، إذ بلغت 156 صحيفة ما بين قومية وحزبية وخاصة، كما شهدت هذه الفترة ازدياد مستخدمي الانترنت من 300 ألف مستخدم في عام1999 ليصل العدد إلى 14.5 مليون مستخدم في نوفمبر2009.، ظهر نوع جديد من الصحف المستقلة على مواقع الانترنت، وقد أثبتت الإحصاءات أن نحو 63 صحيفة ومجلة مصرية لها مواقع على الشبكة الالكترونية[42].

ينص قانون الصحافة المصري على استقلالية الصحفي المصري وحريته في الكتابة مع عدم المساس بأمنه، إلا أن القانون أيضا ينص على أنه من الممكن التعرض للصحفي في حالة الطوارئ كما تنص المادة 4 من قانون الصحافة[43]. ولطالما كان ذلك الملف من أهم الملفات المطروحة على طاولة التغيير لما يعانيه الصحفيون من اعتقال ومحاكمة. وحبس الصحفيين وتغريمهم ليس بالأمر الجديد، والمثال على ذلك رئيس تحرير جريدة الشعب مجدي أحمد حسين والصحفي بالجريدة محمد هلال عام 1998في قضية وزير الداخلية الأسبق "حسن الألفي"، ثم إعادة حبس الأول عام 1999 لمدة عامين بالإضافة إلى الصحفي صلاح بديوي ورسام الكاريكاتير عصام حنفي مع تغريمهم 20 ألف جنيه على اثر قيام جريدة الشعب بتنظيم حملة على نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة يوسف والي، ثبت فيما بعد صحة ادعاءات الجريدة ضد الوزير في قضية "الفساد الكبرى" المتهم فيها د. يوسف عبد الرحمن الساعد الأيمن للدكتور والي، فضلا عن حبس الصحفي الناصري جمال فهمي عام 1999 في قضية اتهم فيها الأخير بسب وقذف أحد منظري الحكومة الأديب المصري الراحل "ثروت أباظة"، ثم حبس رئيس تحرير جريدة الأسبوع المستقلة مصطفى بكري وشقيقه محمود بتهمة سب وقذف محمد عبد العال ــ صحفي سابق "شطب من جداول نقابة الصحفيين" ــ وعينته الدولة فيما بعد نائبا بمجلس الشورى[44].

41- Ibid

42- http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=247346&IssueID=1710

43- http://www.s7aba.net/forum/showthread.php?t=3618

44- http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5055

وفي 2008 حكم على إبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور آن ذاك بالحبس شهرين بتهمة نشر معلومات خاطئة عندما كتب مقالا في 2007 عن صحة الرئيس، إلا أن الرئيس أصدر عفواً عنه[45]. وفي يونيو 2010 تم إعادة فتح ملف حبس الصحفيين واعتقالهم إثر القرار بإحالة رئيس تحرير جريدة صوت الأمة (وائل الإبراشي) [46] بتهمة تحريض المواطنين على عدم تقديم إقرارات الثروة العقارية وبالرغم من المحاولات المستمرة للصلح مع وزير المالية (بطرس غالي) إلا أن الإجراءات القانونية استمرت في المضي قدما.

كما احتل البلوجز أيضا مكانه واسعة بين الصحف والمجلات ولاقى شعبية واسعة بين مستخدمي الانترنت وعليه أصبح من الطرق الرئيسية للحصول على المعلومات وتعبير الأفراد عن وجهة نظرهم.

ولم تكن هذه الوسيلة بعيدة عن يد السلطة، فقد رصدت "هيومن رايتس واتش" العديد من الانتهاكات التي تعرض لها المدونون ومنهم هاني نصير، كريم عامر، علاء سيف، أشرف شحاته، وغيرهم.

المستويات الأربعة للسلطوية الانتخابية والانتخابات المصرية 2000/ 2005

بعد التعديل الدستوري السابق ذكره، فإنه في يوليو 2005 تم فتح باب الترشيح للمرشحين من الأحزاب المختلفة، وتقدم للترشيح 30 مرشحا من الأحزاب المختلفة، تم استبعاد 20 مرشحا لعدم استيفائهم الشروط المنصوص عليها بعد التعديل الدستوري. وتجدر الإشارة هنا إلى آثار الشروط التي وصفها البعض بالتعسفية والتي أدت إلى استبعاد أكثر من نصف عدد المتقدمين للانتخابات وبالتالي تصبح فرصة الحزب الحاكم أكبر. وخاض الانتخابات عدد 10 مرشحين من بعض الأحزاب أهمها الحزب الوطني والوفد والغد، أما عن الحزب الناصري والتجمع فقد قاطعا الانتخابات. وانتهت الانتخابات بنجاح مرشح الحزب الوطني الرئيس حسنى مبارك

45- Ibid

46- http://waelelebrashy.com/forum/t12500.html

بأغلبية الأصوات 88.6% من مجمل الأصوات، تلاه مرشح حزب الغد بنسبة 7.6% من مجمل الأصوات ثم مرشح حزب الوفد بنسبة 3%[47] فقط من الأصوات.

رفض النظام المصري الإشراف الدولي على الانتخابات زعما منه أن ذلك يعتبر تدخلا في الشئون الداخلية للبلاد وأنه ليس من الممكن السماح لأي جهة الإشراف على القضاء المصري النزيه.

من الجدير بالذكر أيضا أن عدد المشاركين في الانتخابات للإدلاء بأصواتهم كان منخفضا للغاية بنسبة 23% من عدد المسجلين بالكشوفات والذي يمكن أن يكون له أحد بعدين أو الاثنين معا:

- يمكن أن يكون هؤلاء المدلون بأصواتهم هم من جهة النظام الحاكم، وبالتالي يفوز كمرشح الحزب بهذه الأغلبية الساحقة التي لا تظهر إلا في النظم السلطوية.
- يدل انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات إلى أن المواطنين يعرفون النتائج مسبقا أو أن الثقة في النزاهة الانتخابية ضعيفة إلى حد بعيد نتاج خبرة اختيار الرئيس بالاستفتاء.

أما على مستوى الانتخابات التشريعية وبرغم التعديل في الانتخابات والإشراف القضائي الكامل لعملية الاقتراع إلا أن الحزب الوطني الحاكم نجح في ضم أغلبية المرشحين المستقلين الذي فاز منهم 236 نائبا، ليأتي الحزب الوطني في المركز الثاني بعدد 172، إلا أن نجاح الحزب في ضم المستقلين أدى إلى سيطرة الحزب الحاكم بـــ 87.8% من المقاعد 388[48] نائبا من إجمالي المجلس.

أما المعارضة فلم تفز إلا بـ17 نائبا بمقاعد في المجلس. ونجحت المعارضة الدينية المتمثلة في الإخوان المسلمين في الحصول على 88 مقعدا.

47- http://www.hawadeth.net/index.php?option=com_content&view=article&id=7210:-6-5-&catid=34:4---&Itemid=47

48- Ibid

وشهدت الانتخابات في عام 2005 تصاعد عدد من الحركات الاحتجاجية (كفاية وشباب من أجل التغيير وأطباء من أجل التغيير وما إلى ذلك من الحركات السياسية). ومن الملاحظ أن هذه الحركات اجتمعت على إنشاء حركة وطنية موحدة من أجل التأثير في الانتخابات، وشارك عدد من الإخوان المسلمين على هيئة مستقلين. وشهدت هذه الفترة حالة كبيرة من الحراك السياسي وصفت بأنها عودة السياسة للشارع المصري، وكذلك كان هناك هامش لا بأس منه لهذه الحركات – بجانب النظام السياسي في ظل الضغوط الخارجية. وتخطي هذه الحركات للخطوط الحمراء مما أعطاها حصانة أمام الرأي العام.

تمت الانتخابات على ثلاث مراحل، واتسمت كل من المرحلتين الأولى والثانية بالهدوء، أما في المرحلة الثالثة فقد استخدم العنف بصورة كبيرة، وأسفرت التقارير على قصور في الطريقة التي تمت بها الانتخابات بالإضافة إلى استخدام وسائل العنف باستخدام الأسلحة البيضاء والذي استدعى إلغاء الانتخابات في بعض من الدوائر الانتخابية، وذلك بعد أن استشعر النظام ضعف موقف الحزب الحاكم في هذه الانتخابات.

رصدت أيضا تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان حالات شراء الأصوات ومنع العديد من الأشخاص من الإدلاء بأصواتهم علاوة على عدم دقة الكشوف والجداول الانتخابية وهو ما أثر بالضرورة على نزاهة العملية الانتخابية.

وقانون الطوارئ أعطى الحكومة مساحة أكبر للسيطرة على كل ما تراه إرهابا أو إخلالا بالأمن القومي، والذي من الممكن أن يكون هو ذاته المعارضة التي تحافظ على بقاء شرعية النظام والدليل على ديمقراطيته. يمكن أن نرى سوء استخدام قانون الطوارئ في العديد من الاعتقالات[49] مثلما حدث لبعض القادة من جماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر المعارضة الأساسية للنظام المصري، (وإن كانت غير شرعية بالنسبة للنظام) وذلك بسبب الإخلال بالأمن الداخلي. ففي النظم السلطوية يتم اعتقال المعارضة بسبب أنها تعارض النظام من الأساس على عكس ما هو كائن في النظم السلطوية الانتخابية التي يكون الدافع هو القضاء على المعارضة وإن كان بشكل غير معلن كما هو الحال في مصر بحيث يعتقل العديد من المعارضة وراء السبب المعلن وهو الحفاظ على الأمن الداخلي.

49- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5753EDFD-9688-4BB0-9482-55B77D7167E4.htm

أما على المستوى التشريعي، وافق مجلس الشعب على التعديلات الدستورية بأغلبية 405 من أعضائه ومعارضة 34 نائبا، يبدو الرقم السابق مؤشرا على تحكم الحزب الحاكم في اتخاذ القرارات والذي يعتبر أحد المؤشرات المبدئية للنظام السلطوي الانتخابي، فإنه من الصعب الحصول على مثل الرقم السابق في النظم الانتخابية الديمقراطية خاصة إذا ما كان الأمر يتعلق بالدستور.[50]

وعلى مستوى القضاء، بالرغم من أن القانون ينص على استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية إلا أنه ينص أيضا على "أن تقوم كل هيئة قضائية على شئونها، ويشكل مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية، يرعى شؤونها المشتركة، ويبين القانون تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه" .

وبهذا تكون المساحة أكبر للسلطة التنفيذية من أجل التدخل في الشئون القضائية، وقد صرح الرئيس الأسبق للمجلس الأعلى للقضاء المستشار عادل عبد الحميد، أنه حتى لو تمت مراقبة الصناديق الانتخابية بالإشراف القضائي فإن القضاة يأتون في اللجان العامة المشرفة عليها السلطة التنفيذية وبالتالي فإن السلطة التنفيذية هي المسيطر الأساسي على عملية الاقتراع.[51]

أما المستوى الإعلامي، فالإعلام المصري رغم تمتعه بهامش من حرية الرأي والتعبير التي لا توجد في ظل النظم السلطوية التقليدية، أو الحالة المصرية منذ عشرين عاما، إلا أن القوانين الحاكمة لمنظومة الإعلام، وملكيته وكذلك سيطرة السلطة التنفيذية تظل أداة للتحكم في هامش الحرية التي تتمتع به الصحف ووسائل الإعلام المختلفة لاستخدامها في مصلحة النظام أو لقمع المعارضين.

وبالمقارنة بين تطور الحراك السياسي وهامش الحريات في مصر بناء على العرض السابق يمكننا تبين أن النظام المصري يعد نموذجا للنظم السلطوية الانتخابية. وأن مسيرة التحول نحو الديمقراطية قد تعطلت منذ أن بدأت تؤتي ثمارها في العام 2005، عندما استشعر النظام أن الديمقراطية تمتد من حرية الرأي والتعبير إلى إرادة التغيير. وبدأ النظام التحايل عليها ليتخذ من آليات النظم السلطوية الانتخابية نموذجًا يسير عليه.

50- المصدر السابق

51- http://www.almasryalyoum.com/news

خاتمة

يقدم المحللون الذين تناولوا مفهوم السلطوية الانتخابية في معظمهم رؤية قائمة على أن هذه النظم هي الأصعب في عملية التحول نحو الديمقراطية، على أساس أن هذه النظم تولد حالة من السلبية على مستوى المشاركة وذلك عبر آليتين متوازيتين:

- إفقاد المواطنين الثقة في عملية المشاركة المباشرة من خلال نتائج الانتخابات التي تحافظ على الوضع القائم أو السيطرة على السلطة التشريعية.
- وفي ذات الوقت تمنحه مساحة للتعبير والرأي بل والحركة أحيانا من خلال مساحة الحرية الممنوحة للأعلام وكذلك هامش الاستقلال الذي يتمتع به القضاء، وبالتالي تصبح منفذا للتنفيس وبديلا عن المشاركة المباشرة. وبعض هؤلاء المحللين يصورون هذه الحالة بمنحنى يبدأ من النظم السلطوية وينتهي بالنظم الديمقراطية، ويضعون النظام السلطوي الانتخابي في نقطة خارج هذا المنحنى من أسفل مؤكدين على ضرورة العمل على تحريك هذه النقطة لتدخل في إطار المنحنى حتى يكون النظام قابل للتطور نحو الديمقراطية.

إلا أننا لا يمكن أن نسلم بهذه الرؤية بشكل مطلق، فإذا نظرنا إلى الديمقراطية كمفهوم يتشكل في الواقع عبر تفاعل ثلاث دوائر أساسية:

- الأولى هي نظام system ديمقراطي في قوانينه الحاكمة وتشريعاته يولد مؤسسات ديمقراطية تسمح بحرية الرأي والتعبير وصولا إلى تداول السلطة.
- والدائرة الثانية هي معارضة تعمل على تغيير الوضع القائم وتتمتع بقدر من المؤسسية وتمتلك رؤية للتغيير تتفاعل من خلالها مع جمهورها.
- والدائرة الثالثة ترتبط بالثقافة المجتمعية التي تؤمن بالديمقراطية والتعددية. فإننا نستطيع أن نرى رغم الوضعية شديدة التعقد التي تولدها النظم السلطوية الانتخابية عبر مستويات عملها الأربعة –التي تناولنها خلال الدراسة– إلا أنها تفتح مجالا لفرص لا تتوفر في ظل النظم الديمقراطية التقليدية.

فالنظام قابل للتعديل عبر استغلال المجتمع المدني مساحة الاستقلال الموجود في المستوى القضائي، وعبر اختراقات ممكنة للمجالس التشريعية أو من خلال ضغط إعلامي. كما أنه يمنح للمعارضة فرصا للتحرك من خلال هامش الحريات الإعلامية، أو من خلال تواجد ممثليها داخل البرلمان ليصبح ساحة لعرض رؤاهم وآرائهم، كما أنهم من خلال خوض الانتخابات يحتكون أكثر بجمهورهم ويزداد التفاعل معه. أما دائرة الثقافة الديمقراطية فهي قابلة للنمو نتاج نشاطات المجتمع المدني والمعارضة السابقة، كما أن المساحة الإعلامية الحرة تساهم في ذلك بشكل فعال.

إن هذه الحالة من التفاعل الدائم التي تولدها هذه النظم سواء كانت سلبية أو ايجابية تجعل من النظم السلطوية الانتخابية – من وجهة نظرنا– نظما مؤقتة ولا تستطيع الحياة طويلا على عكس ما يرى معظم المحللين، فإما أن يحدث في هذه النظم تغيرات جوهرية نحو تحول ديمقراطي مبني على نشاط المجتمع المدني والمعارضة السياسية، سواء أحزاب أو حركات مثلما حدث في معظم حالات أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، أو أن ترتد هذه النظم مرة أخرى إلى نظم سلطوية تقليدية مثلما حدث في معظم الدول الآسيوية التي عرفت هذا النظام ومثلما يحدث في الحالات العربية حاليا.

وفي هذا الإطار يمكننا بعد ما شهدته الانتخابات النيابية في مصر على مستوى مجلس الشورى ومجلس الشعب في النصف الثاني من العام 2010، تقديم رؤيتين:

الأولى مبنية على فكرة أن النظم السلطوية الانتخابية هي في الأساس معوق للديمقراطية، وتفسر الحالة المصرية في هذا الإطار على أن النظام المصري وحتى ما بعد الانتخابات التي جرت في 2005 لمجلس الشعب كان نظاما يتحول نحو الديمقراطية، إلا أن تخوف النظام السياسي من هذا التحول وما نتج عنه من تحركات أقلقت القائمين عليه بدأ في انتهاج آليات السلطوية الديمقراطية، وبالتالي ضرورة الضغط على النظام للعودة لمساره السابق.

والرؤية الثانية التي ترتكز على فكرة الفرص التي يتيحها النظام السلطوي الانتخابي، والتي ترى أن مصر عاشت هذا النظام خلال فترة 2001 وحتى ما بعد الانتخابات البرلمانية في 2005، وأن ما يحدث في مصر منذ ذاك الحين والذي تجلى بانتخابات العام 2010 هو ردة

نحو السلطوية التقليدية. وفي كلتا الحالتين لا يمكننا إلقاء اللوم على النظام السياسي وحده، بل يشاركه في المسئولية أحزاب المعارضة التي تفتتت بدلا من أن تتوحد في هذه المرحلة، والتي لم تستغل الفرص التي كانت متاحة أمامها بالقدر الكافي، سواء كانت أن هذه الفرص هي التي يولدها النظام السلطوي الانتخابي أو إنها نتاج لعملية تحول ديمقراطي في مراحله الأولى.

كما أن الإعلام المستقل أثبت بجدارة في ذات المرحلة أنه إعلام خاص يتبع أفرادا وجماعات ويرتبط بمصالحهم، فغاب التضامن بينه في الهجمات التي وجهت إليه وانخفض سقف حريته مع الإشارات الأولى من جانب النظام. وقد أدى ذلك إلى فقدان كامل لإحدى الساحات الهامة للعمل، وهي البرلمان الذي سيطر عليه بشكل شبه مطلق الحزب الحاكم بعد العملية الانتخابية 2010، والتي أثبت كذلك بالدليل القاطع في الانتخابات الأخيرة قدرة الحزب الحاكم على التلاعب والتوجيه المطلق لها. وعلى مستوى القضاء فقد بدأت الأصوات تعلو داخل المؤسسة بالخروج من هذه الدوامة والتي وصلت إلى أن أصواتا من بين القضاة المعروفين بميولهم الإصلاحية أصبحت تنادي بإبعاد القضاة تماما عن العملية الانتخابية.

وأخيرا عن الإعلام المصري فقد خرج ما بعد انتخابات 2010 بهامش حرية أقل مما كان يتمتع به سابقا. كل ما سبق يؤكد أن الوضعية المصرية تراجعت كثيرا في 2010 عن ما كانت عليه منذ خمس سنوات مضت، وان إمكانيات التحول الديمقراطي – أي كانت الرؤية التحليلية المستند إليها– بات أصعب مما سبق.

منتدى البدائل العربي للدراسات

مؤسسة بحثية تسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضـــايا السياســـية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية، بعيدا عن لغة التحريض والدعاية السياسية، في إطار احترام السياقات السياسية والاجتماعية الخاصة، وأيضا القيم الإنسانية العالمية.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح فـــي المنطقـــة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص المنتدى على تقديم البدائل السياســـة والاجتماعيـــة الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية.

مبادئ العمل	أهم ما يميزنا
1. استخدام المنهج العلمي في العمل. 2. الاستقلالية والحفاظ على الرسالة. 3. الشفافية والديمقراطية والمحاسبية الداخلية فـــي العمل. 4. التعاون والتشبيك مع المؤسسات القائمة. 5. عدم الانفصال عن قضايا المجتمع. 6. الالتزام بعالمية مفهوم الديمقراطيـــة وحقـــوق الإنسان.	1. التنوع والاستقلالية السياسية. 2. العمل بشكل مؤسسي. 3. القدرة على اختيار الكوادر المناسبة. 4. قاعدة علاقات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. 5. توفر خبرات في المجال الأكاديمي والعمل الميداني. 6. التواصل والانفتاح مع كافة الفعاليات.

أهداف العمل

- طرح رؤى بديلة لتطور المجتمعات العربية مبنية على أساس علمي مرتبط بالواقع العملي.
- الربط بين البعدين، الأكاديمي والميداني للمفاهيم المرتبطة بعمل المنتدى.
- ربط عمل المجتمع المدني والأكاديمي بواقع المجتمع العربي، وترسيخ مبدأ المحاسبة.
- تنمية آليات للتفاعل بين المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير/الإصلاح.

مجالات العمل

1. الإصلاح والديمقراطية، سواء على المستوى المفاهيمي أو المؤسسي، مثل التحول الديمقراطي، ثقافة الديمقراطية، المشاركة السياسية، العمل البرلماني، تنمية حقوق الإنسان، الأبعاد الاجتماعية لعمليـــة الإصلاح....
2. المجتمع المدني والحركات الاجتماعية: دراســـة التجـــارب المختلفـــة وتطـــوير أدوات للحركـــات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني....
3. العلاقات الإقليمية والدولية: سواءً في المنطقة العربية، أو المنطقة الأورو متوسطية، وعلاقـــة هـــذه الدول بالعالم الخارجي...